دور الجامعة في التنمية البشرية المستدامة

أ/ ادريس تواتي[1]

الملخص:

من خلال هـذا المقـال العلمـي سـنحاول دراسـة موضـوع مـن المواضـيع الحساسة والهامة في المجتمعات والدول والـذي يتعلـق بـدور الجامعـة كمؤسسـة تعليمية وبحثية ودورها في العملية التنمية المستدامة وتنمية الرأس المـال البشـري؛ فلا أحد اليوم ينكر أهمية ومكانة الجامعة في المجتمعات الحديثة ولا الدور الذي يمكن أن تلعبه فيها؛ حيث تعتبر مـن أهـم مؤسسـاتها التعليميـة الـتي تسـاهم في التنمية المستدامة وتنمية رأس المال البشري؛ الـذي يعتـبر الركيـزة الأساسـية لهـذه التنمية ومدخلا مهما في تحقيق هذه التنمية المستدامة؛ ومـن خـلال هـذه الدراسـة سنحاول التعرف أكثر على الدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية المسـتدامة بصـفة عامة وتنمية الموارد البشرية المستدامة بصـفة خاصـة؛ كمـا سـنحاول تقيـيم واقـع الجامعة الجزائرية ومكانتها في تحقيق التنمية المستدامة.

Résumé

A travers cet article scientifique, nous allons essayer d'étudier un sujet sensible et important dans les communautés et les nations ; qui concerne le Rôle de l'université en tant qu'institution de l'éducation et de la recherche et de son rôle dans le processus du développement durable et le développement du capital humain; importants dans les communautés et les nations; personne aujourd'hui ne conteste l'importance et le prestige de l'université dans les sociétés modernes et le rôle qu'elle peut jouer dans cet sociétés; elle est considéré comme l'un des établissements d'enseignement les plus importants qui contribuent au développement durable et le développement du capital humain, ce qui est la base fondamentale de ce développement,

elle Est considéré comme une approche importante dans la réalisation de ce développement durable; et à travers cette étude, nous allons essayer d'en apprendre davantage sur le rôle que l'université joue dans le développement durable en général et notamment le développement des ressources humaines durable ; et nous allons aussi essayer d'évaluer la réalité de l'université algérienne et sa position dans la réalisation du développement durable.

1 أستاذ محاضر –ب–، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

مقدمة:

لقد اتسم النصف الثاني من القرن السابق إلى يومنا هذا بزيادة وتنامي الاهتمام بالعنصر البشري كوسيلة وهدف للعملية التنموية في مجالاتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها؛ فبعد ما كان في السابق يهتم بالبعد المادي في تحقيق هذه التنمية؛ أصبح يراهن أكثر على البعد الإنساني من خلال التنمية البشرية كمدخل أساسي لتحقيق هذه التنمية؛ وهو ما جعل الدول والحكومات تخصص موارد متزايدة لتحقيق ذلك؛ وجعلها تولي أيضا اهتماما متزايدا للجامعة بل وتراهن عليها في تحقيق التنمية البشرية؛ ومن خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبرها المحرك الأساسي والضروري في ذلك.

ومن المعلوم أن الجامعة تمثل اليوم أحد المراكز والهيئات الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية في مختلف المجتمعات؛ وهي تقوم على تقديم الخدمة لهذا للمجتمع؛ وفي الوقت ذاته تشارك في نشاطاته وتتفاعلمعها بإعتبارها تؤثر فيه وتتأثر به؛ وهو ما يفرض عليها ضرورة تحقيق إلتحام أكبر بالمجتمع؛ لكي تستطيع أن تتعامل مع متطلباته وشروطه؛ حيث يسمح لها ذلك من معرفة المشاكل التي يعاني منها المجتمع؛ ويعطيها فرصة أحسن للقيام بالدراسات والبحوث لحل هذه المشاكل_ بإعتباره مخبرا لها_ سواء كانت حالية أو مرتقبة؛ وهو ما يساهم في النهوض بالمجتمع وتطويره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية... وبالتالي يجب أن ننظر للجامعة على أنها أساس النهضة والتنمية وأساس بناء الدولة العصرية المتطورة وتحقيق التنمية البشرية لها؛ ولعل المتتبع لدور الجامعة في الدول المتقدمة؛ منها الأمريكية والأوروبية خاصة يدرك الأثر التنموي البارز الذي أحدثته في هذه المجتمعات في مختلف المجالات؛ ولعل هذا الوضع يؤدي بنا أيضا إلى التساؤول عن واقع ومكانة الجامعة الجزائرية؛ وهل حققت الغاية من وجودها؟ وهل هي تساهم في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة ؟ وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤولات التالية:

ما هي الجامعة؟ ما هي أهميتها وأهدافها؟ وما هو دورها وظيفتها؟ وماذا يجب أن تفعل لتحقيق التنمية المنتظرة منها؟

الهدف من الدراسة: لقد جاءت هذه الدراسة من منطلق ما تعيشه الجامعة الجزائرية من وضع أقل ما يقال عنه أنه غير مقبول؛ ويجب البحث عن آليات

لتفعيل الجامعة حتى تحقق نتائج أفضل في المجتمع؛ وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

ـ إبراز مكانة الجامعة في التنمية البشرية المستدامة.

ـ محاولة الوقوف عند واقع الجامعة الجزائرية؛ والإجابة عن ما يجب عليها القيام به لتحقيق الغرض من وجودها.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية هذه الدراسة في كونها:

ـ تتناول موضوع من المواضيع التي تشكل مجال إهتمام الكثير من أفراد المجتمع من دارسين وباحثين وأصحاب القرار وغيرهم؛ نظرا لما له من أهمية في بعده التنموي بالنسبة لمختلف هؤولاء الأفراد وخاصة في المجتمعات الحديثة.

ـ تتناول موضوع ذو بعد إجتماعي وتنموي هام في المجتمع.

هيكلة البحث: يتوزع هذا البحث على محاور أربعة هي:المحور الأول: مفهوم الجامعة و وظائفها المحور الثاني: الجامعة والبحث العلمي؛ المحور الثالث: التنمية البشرية المستدامة؛ المحور الرابع: دور ومكانة الجامعة في التنمية البشرية وواقع الجامعة الجزائرية في ذلك.

المحور الأول: مفهوم الجامعة ووظائفها

1) مفهوم الجامعة: من المعلوم أن الجامعة تأتي في رأس منظومة التعليم في أي المجتمع، نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية رأس المال البشري؛ وفي يومنا هذا ونظرا لما يتميز به عالمنا اليوم من تغير سريع في بيئته وفي متطلباته وشروطه؛ لم يعد دورها يقتصر على تكوين رأس المال البشري، بل أصبح يتعدى ذلك لتساهم وبصورة مؤثرة ومباشرة في مسيرة التنمية المستدامة، فهي اليوم تشارك في صنع وإعداد هذه التنمية وتسايرها؛ بنشرها للمعرفة والعلوم وبقيامها بالبحوث والدراسات العلمية التي تعمل من خلالها على الإجابة عن التساؤولات التي تواجه هذه التنمية؛ فتذلل بذلك عقباتها؛ وتساهم في تحقق التقدم في مختلف المجالات؛ كما تساهم في تلبية احتياجات هذا المجتمع؛ الذي باتت تتحمل فيه مسؤولية اجتماعية كبيرة وهامة.

فيما يلي سنحاول التطرق - بإيجاز - لبعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالجامعة ومنها:

الجامعة لغة هي: مؤنث الجامع؛ وهي أسم يطلق على المؤسسة الثقافية

التي تشتمل على معاهد التعليم العالي وأهم فروعه ؛كاللاهوت؛ الفلسفة؛ الطب؛ الحقوق؛ الهندسة والآداب.[1]

التعريف الأول: يعرف رابح تركي الجامعة فيقول:" الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا؛ فهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي " [2]؛ ويعتبر هذا التعريف هدف الجامعة هو طلب العلم والبحث العلمي، وأهمل بذلك بعدها الاجتماعي الذي تقوم به من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي قد يعاني منها المجتمع؛ كما أهمل الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات التنموية.

التعريف الثاني: عرفها أحمد أبو ملحم أنها: " تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها "[3]؛ ويركز هذا التعريف على مهام وأدوار الجامعة اتجاه المجتمع؛ والمتمثلة في البحث العلمي والتعليم وخدمة المجتمع. وأهمل البعد التكويني والتأسيسي للجامعة؛ كما أهمل مكانتها التنموية والإستراتيجية.

التعريف الثالث: حسب تعريف ألان توارن "هي مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين" [4]. يركز هذا التعريف على دور الجامعة في تحقيق التنمية المعرفية وخدمة هدف التعليم وإعداد رأس المال البشري من الخريجين؛ الذين ينتظر منهم خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته؛ وأهمل هو الآخر البعد التأسيسي لها والإبتكاري والإبداعي؛ كما أهمل مكانتها الإستراتيجية في المجتمع والأدوار الأخرى التي تلعبها فيه.

التعريف الرابع: عرفها رامون ماسيا مانسو بأنها: "مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين وتستعمل وسائل وتنسق بين مها م مختلفة للوصول بطرق ما إلى المعرفة العليا."[5] وبذلك فإن مانسو يعرفها على أساس أنها تتكون من ثلاث عناصر هي: العنصر البشر ي؛ العنصر المادي؛ والعنصر القانوني التنظيمي أي على أساس طبيعتها، ثم يحدد لها هدف يتمثل في الوصول إلى المعرفة العليا بشتى الطرق.

---

[1] محمد منير مرسي "الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصرعالم الكتاب" القاهرة؛ ط 1؛2002.؛ ص 9 .

[2] رابح تركي " أصول التربية والتعليم" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية؛ 1992 ، ص 73 .

[3] أحمد أبو ملحم "أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار" معهد الإنماء لعربي، دار الفكر العربي، بيروت، العدد ، 1999؛ ص 21 .

[4] سامي سلطي عريفج "الجامعة والبحث العلمي" دار الفكر، الأردن، الطبعة الثانية.؛ 2001 ، ص 15.

[5] فضيل دليو وآخرون "إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية" مخبر التطبيقات النفسية والتربوية؛ جامعة منتوري؛ قسنطينة؛ 2006؛ ص 228.

التعريف الخامس: عرفها" ابراهام فلكسر بأنها:"مركز للتعليم ومكسب للحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوى المرحلة الثانوية ".[1]ولقد ركز هذا التعريف هو الآخر على الجانب المعرفي واعتبر الجامعة مجرد مكان ومكسب للمعرفة لمجموعة من الطلبة يفوق مستواهم المرحلة الثانوية، وهو تعريف ناقص حيث أهمل جوانب هامة للجامعة كمكوناتها ومكانتها في المجتمع واكتفى بجزء من أهميتها.

وأما من المنظور الاقتصادي فيمكننا أن نعرف الجامعة على أنها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد وتكوين رأس مال بشري ضروري في إطار احتياجات البلد؛ بالكمية والنوعية المطلوبة وبأقل تكاليف ممكنة؛ بما يسمح من المساهمة الفعالة في تنمية الدولة؛ فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي، بل منظومة متكاملة تعمل على تحقيق التوازن في المجتمع؛ فهي تنطلق من المجتمع بإعتبار أن أهدافها ومدخلاتها ترتبط بهذا المجتمع.

وأما المشرع الجزائري فقد عرف الجامعة في المادة 31 من القانون التوجيهي للتعليم العالي المؤرخ في أفريل سنة 1999 بأنها:"مؤسسة عمومية ذات طابع ثقافي علمي ومهني"[2]؛ وهو ما يطرح عدة تساؤولات حول ما مدى صحة ومصداقية هذا التعريف مقارنة بما ينتظر من الجامعة في الوقت الراهن؛ وإن كنا ننظر للجامعة بهذا المعنى فكيف ننتظر منها بأن تقوم بأدوار تنموية وأدوار الطليعة في المجتمع.

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تعريف محدد متفق علية للجامعة؛ حيث يقول في هذا الصدد أبو القاسم سعد الله أنه:"لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة وذلك لتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية تعنى بالتعليم العالي؛ وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية، نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع؛ أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة، هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، بأقل التكاليف الممكنة؛ فالجامعة إذا هي مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية أساسا، وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الاستقلالية، لتحقيق أهدافها في

[1] محمد عبد الرحمن عبد الله "علم اجتماع التربية الحديث" دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية؛ دار المعرفة الجامعية، 1998؛ ص 174.
[2] القانون التوجيهي الجزائري للتعليم العالي 05/99 المؤرخ في 4 أفيل 1999.

إنتاج"[1] ومنهم من عرفها على أساس العناصر المكون لها أو على أساس طبيعة وظيفتها، ومن هم من يعرفها أيضا على أساس علاقتها بالمجتمع؛ فالجامعة لا تحدد أهدفها بمفردها وتوجهها بل تتلقها من المجتمع الذي يعطيها معنى ووجودا. وبالتالي فإن التعريف الذي يليق بالجامعة هو التعريف المركب الذي يجمع بين هذه التعاريف؛ فهي مكان للبحث العلمي المنظم؛ وتهدف إلى خدمة المجتمع في بعده التنموي الشامل المادي والمعنوي.

2) وظائف الجامعة: من المسلم به في الاقتصاديات الحديثة على الأقل من الناحية النظرية أن الجامعة تقع على رأس هرم النظام التعليمي للمجتمع في كافة أنحاء العالم، وينظر لها أنها تشكل ركيزة أساسية في التنمية البشرية المستدامة، حيث تعد إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية الهامة؛ وهي مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات العلمية المختلفة، كما تشكل أيضا مجال إهتمام أصحاب القرار في المجتمع؛ نظرا لما يمكن أن تؤديه في المجتمع؛ وخاصة في ما يتعلق بتكوين الرأس مال البشري العالي التميز؛ الذي يوظفه المجتمع في مختلف قطاعاته ونشاطاته التنموية؛ وهي الوظيفة التي تعتبر حكرا عليها وعلى المؤسسات التي في مصفٍّها؛ كالمعاهد والمدارس العليا المتخصصة؛ ومن شأن نتائجها الإيجابية أن تساهم إيجابا في خدمة وبناء المجتمع؛ ويتحقق ذلك من خلال قيام الجامعة بوظائف رئيسية ثلاثة وهي: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته؛ وهذه الوظائف الثلاثة هي وظائف مترابطة ومتشابكة، ويصعب فصلها عن بعضها البعض. فالتكوين الجامعي ينطلق من متطلبات المجتمع ويستخدم البحث العلمي فيتغذى منه ويغذى المجتمع؛ كما أن البحث العلمي ينطلق من متطلبات وانشغالات المجتمع؛ ويعمل على تكوين من تتوفر فيهم القدرات لحلها كما يساهم في حلها؛ وتظهر خدمة المجتمع في هذه الثلاثية من حيث كون المجتمع هو نقطة انطلاق ووصول للبحث والتكوين العلمي الجامعي؛ فالباحث العلمي ينطلق في نشاطه من متطلبات المجتمع ويقدم مخرجات نشاطه لهذا المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذه الوظائف، لابد على الجامعة أن تسير وفق إستراتيجية مبنية على الوضوح والواقعية، فعلى الجامعات أن تستشرف المستقبل وتتنبأ بما سوف يكون عليه، حتى تبقى مسايرة لكل التطورات الاقتصادية

1 أبو القاسم سعد الله "بحوث في التاريخ العربي الإسلامي" دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003؛ ص 163.

والاجتماعية؛ وبالنظر إلى النشاطات المعرفية الثلاثة ومدى التكامل بينها نستطيع معرفة مدى ارتباط الجامعة بالوسط الموجودة فيه، خاصة فيما تعلق بقدرتها على توفير إحتياجات المجتمع من رأس مال بشري يستطيع أن يتحمل ويواجه مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة ويعمل على المحافظة على نتائجها ويساهم في إستمرارها وتطورها.

المحور الثاني: البحث العلمي والتكوين الجامعي.

1) مفهوم البحث العلمي: في البداية يجب الإشارة إلى أن هناك إختلاف في المداخل التي تحاول التعريف بمصطلح العلم من حيث كونه معرفة يقينية أو طريقة بحثية أو مادة وطريقة بحثية(المعرفة العلمية زائد منهج علمي)؛ ونرى بضرورة الجمع بين هذه المفاهيم الثلاثة؛ إلا أنه يعُرف في اللغة أنه إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة.[1] وهو ضد الجهل؛ واصطلاحا هو" المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته".[2] أما البحث العلمي فقد وردت عدة تعريفات حوله تدور في معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا؛ على أن يتبع في هذا الفحص والإستعلام الدقيق؛ خطوات المنهج العلمي.[3] وقد عُرف البحث العلمي أيضا بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصى الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث"[4].

ويمكن إعطاء تعريف شامل للبحث العلمي بأنه عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر بطريقة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة.

---

1 محمد عبد النبي السيد غانم "المنجد في اللغة العربية" دار المشرق العربي؛26 طبعة، بيروت، ، سنة 2000؛ ص 527.

2 كمال المغربي "أساليب البحث العلمي" دار الثقافة للنشر و التوزيع؛ عمان؛ 2002؛ ص 15.

3 بدر أحمد" أصول البحث العلمي ومناهجه" وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة السادسة؛ 1982؛ ص 20.

4 مهدي زويلف الطراونة" تحسين؛ منهجية البحث العلمي" دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى؛1998 ؛ ص 245.

2) مفهوم التكوين الجامعي ووظائفه:

أ) مفهوم التكوين الجامعي: لقد شكل التكوين الجامعي مجال اهتمام أساسي ومتزايد بين مختلف الدول والمجتمعات في مختلف العصور؛ وارتبط بتكوين رأس المال البشري؛ وبتحقيق تنمية المجتمع وتطويره؛ كما ارتبط بإكتساب وتطوير المعارف العلمية والعملية المتطورة والجديدة في مختلف المجالات؛ كما ارتبط بالوظيفة التعليمية الجامعية التي "تهدف إلى تنمية شخصية أفراد المجتمع (الطلاب) من جميع جوانبها واستعدادا لمواجهة متطلبات الشغل أو البحث المستقبلي؛ من خلال عملها على تحقيق التحصيل المعرفي وتكوين اتجاهات سلوكية إيجابية جيدة؛ يمكن أن تسهم في تحقيق البعد التنموي للمجتمع. وتعد عملية التكوين إحدى الوظائف التي تقوم بها الجامعة للإسهام في تنمية رأس المال البشري تنمية كاملة وشاملة، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للتكوين الجامعي.

ويقصد بالتكوين الجامعي:"تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا."[1]؛ ويعتمد هذا التعريف تأهيل الرأس المال البشري الرفيع المستوى (القوى العاملة الرفيعة المستوى) المعنية بالعملية التكوينية والتي تحقق الترشيد والبحث العلمي؛ وإنتاج المعرفة العلمية بالإضافة إلى المساهمة في تنظيم إدارة المجتمع والدولة (نظام القيادة).

ويعرف مراد بن أشنهو التكوين الجامعي": بأنه التكوين التدريجي، ويشتمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب؛ ويهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد؛ وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية"[2]؛ ويركز هذا التعريف على البعد التخصصي للعملية التكوينية؛ التي يتبعها المتكون في مجال معين من التكوين؛ والتي تسمح له من السيطرة الجزئية في قطاع علمي أو تقني معين. ويمكن إعطاء تعريف التالي للتكوين الجامعي بأنه: ذلك النمط من التكوين الذي يعمل على تنمية رأس المال البشري من أجل إعداد

1 مذكور أحمد علي "الشجرة التعليمية : رؤية متكاملة للمنظومة التربوية" دار الفكر العربي، القاهرة. 2000؛ ص 47.

2 مراد بن اشنهو"نحو الجامعة الجزائرية" ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1981، ص 8.

الكفاءات والإطارات من مخططين ومسيرين وغيرهم من أصحاب المهن الرفيعة في المجتمع، من أجل مواصلة البحث العلمي في مختلف التخصصات، والمشاركة في تطوير المجتمع وتنميته للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ب) وظائف التكوين الجامعي: يمكن حصر وظائف التكوين الجامعي في ما يلي:[1]

أولا: وظائف إنمائية تكوينية: "إن التعليم الجامعي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة، إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم الجامعي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية "[2] ؛ وإن المخرجات السليمة للتعليم الجامعي تساهم بشكل أفضل وأحسن في تحقيق التنمية التي يطمح لها المجتمع؛ والمجتمعات الحديثة تعتمد بشكل كبير على هذه المخرجات؛ لذلك تعمل تسهر هذه المجتمعات على توفير متطلبات مؤسساتها الجامعية.

ثانيا: الإعداد الأمثل للمهارات المختصة: حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب، عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل، حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري، بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري.

ثالثا: تطوير البحث العلمي:على التكوين الجامعي تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة، فالبحث العلمي ضرورة هامة ووظيفة أساسية للتكوين الجامعي لاستمراره وتطويره ضمانا لتأدية وظائفه وتحقيق أهدافه. حيث تولي الجامعات في الدول المتقدمة للبحث والتطوير اهتمامًا خاصًا ومتزايدا، وذلك بالعمل على توفير البيئة العلمية المناسبة له؛ من إمكانيات مادية؛ مالية؛ بشرية وتنظيمية وحتى معنوية هائلة لتسهيل وتذليل الصعاب والمعوقات البحثية؛ التي قد يتعرض لها البحث أثناء قيامه بمهامه البحثية؛ كما جعلت من البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر شرطًا أساسيًا لترقية الباحثين.

---

1 نادية إبراهيمي "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) " ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة فرحات عباس سطيف1؛ سنة 2012_2013 ؛ ص 47.

2 علي غربي وآخرون "تنمية الموارد البشرية" دار الهدى، الجزائر؛ 2002؛ ص 218.

ويمكن أن نظيف تصنيفات أخرى لوظائف التكوين الجامعي ومنها:

ـ **الوظيفة الوقائية:** وتعتبر من أهم الوظائف الحديثة للتكوين الجامعي بإعتبارها تعمل على التنبؤ

والتهيؤ لما يمكن أن يكون عليه المجتمع في المستقبل؛ وإعداد السيناريوهات والإجابات القبلية لهذه الوضعيات المستقبلية؛ بإيجاد حلول قبلية لها. وترتبط هذه الوظيفة بما يعرف بالوظيفة التوجيهية؛ حيث

يرى محمد قاسم عبد الله "أن التكوين الجامعي يساعد الطالب في تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب"[1]

ـ **الوظيفة العلاجية:** وترتبط بإيجاد حلول لإنشغالات واقعية يعيشها المجتمع؛ كحالات الأزمة غير المرتقبة.

ـ **وظيفة تغييرية:** وترتبط بالوظيفة التنموية التي يهدف من خلالها المجتمع إلى إحداث تغير تنموي مستقبلي إيجابي.

3) أهداف التكوين الجامعي ومتطلباته:

أ) أهداف التكوين العلمي: إن العنصر البشري العالي التكوين والتأهّيل والمتمتع صحياً وعقلياً وثقافياً لا شك أنه الطاقة الدافعة لأي مشروع اقتصادي أو اجتماعي... في أي مجتمع كان؛ ولا شك أنه سيكون قائده وموجهه نحو النجاح؛ فالمجتمع كلما ما زاد تعلما كلما زاد تطورا ورفاهية وإرتقاءا بين الشعوب والأمم؛ ولن يتحقق له ذلك إلا من خلال علمائه و باحثيه ومن خلال المكانة التي يوليها للتعليم الفعال؛ وهو ما تعكسه الحضارة الغربية اليوم؛ ويمكن القول أن أهداف التكوين الجامعي الأساسية اليوم هي إنتاج ونشر المعرفة العلمية؛ والإجابة عن الانشغالات العلمية للمجتمع الحالية والمستقبلية؛ بحسب حاجات وأهداف هذا المجتمع؛ ويندرج ضمن هذا مجموعة من النقاط منها:

ـ الإجابة عن إنشغالات المجتمع الحالية والمستقبلية في شتى المجالات؛ العلمية والفنية والتكنولوجية....

ـ نشر المعرفة العلمية والعمل على تطويرها.

---

1 محمد قاسم عبد الله" نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته" مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة، للعلوم، قطر، العدد 1994 .117 ، ص 196.

_المساهمة في تحقيق التنمية في مجالاتها المختلفة.

_المساهمة بصفة خاصة في تحقيق التنمية البشرية للمجتمع؛ والإنسانية جميعا.

_ المساهة في الحفاظ على الحضارة الإنسانية وتنميتها.

_تكوين الإطارات وتهيئتهم لممارسة مهامهم ومسؤولياتهم وفق مقتضيات التنمية.

_العمل على تحقيق التعاون بين المؤسسات البحثية في المجتمع؛ و باقي مؤسسات المجتمع؛ الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية...

ب) متطلبات البحث العلمي: إن الوقوف عند متطلبات البحث العلمي يسمح بمعرفة الشروط القاعدية الأساسية والضرورية لتحقيق الغرض من البحث العلمي؛ ويسمح من تحقيق نتائج أحسن للبحث العلمي؛ ويمكن حصر هذه المتطلبات في:

أولا: وجود سياسة علمية: تكون بمثابة المرشد والمرجع للقائمين والمعنيين بالبحث العلمي؛ والمنظم لعلاقاتهم؛ وهو ما يسمح بتجنيد أفضل للطاقات والكفاءات البحثية في المجتمع؛ ويجب أن تنبثق هذه السياسة من إستراتيجية تنموية وطنية شاملة ومتكاملة؛ حتى يبتعد البحث العلمي عن العشوائية؛ وتبديد الجهود والموارد.

ثانيا: الأفراد العلميون الباحثون: إن ما يقال في عناصر البحث العلمي الأخرى ووسائله وتأسيساته، يجب ألا يغطي على الحقيقة الأولى، وهي أن العنصر البشري هو أول عناصر البحث، وأول مقوماته.

ثالثا: المختبرات والأجهزة العلمية: يحتاج الباحث العلمي إلى مختبرات مجهزة بأحدث الوسائل والأجهزة والأدوات والمواد التي تتطلبها طبيعة البحث ونوعه، فالأجهزة العلمية الحديثة ضرورة من ضرورات البحث العلمي الأصيل، ووسيلة من وسائل تعجيل الحصول على النتائج، وأداة ناجحة للاختصار في الوقت والجهد.

رابعا: المكتبة العلمية: يحتاج الباحث العلمي إلى مكتبة تضم أمهات الكتب، التي تزخر بالمعرفة العلمية، إلى جانب جميع المجلات الدورية والمستخلصات العلمية والمعاجم، التي تنشر ما يستجد من المركبات والاكتشافات.

خامسا: التمويل: إن البحث العلمي يحتاج في غالب الحالات موارد مالية تكون كبيرة وهامة؛ نظرا لمتطلباته المادية؛ من أجهزة ومعدات ومواد ومستلزمات

التي يوظفها؛ ونظرا لتعدد الأشخاص والهيئات التي تتعامل معه؛ وتعمل الجامعات المتطورة في الدول المتقدمة على إقامة علاقات مع محيطها الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية العاملة فيه؛ تساعدها في تمويل بحوثها العلمية وتشجعها على ذلك؛. وبإعتبار الجامعة تساهم في التنمية المستدامة للمجتمع عليها العمل على ضبط مصادر مواردها المالية التي تساعدها في تحقيق ذلك.

المحور الثالث: التنمية البشرية المستدامة

1) مفهوم التنمية البشرية المستدامة: قبل التطرق إلى التنمية البشرية المستدامة نشير إلى أنه قد عرفت التنمية المستدامة في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987● _ تحت عنوان مستقبلنا المشترك_ على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الأفراد في الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال على تلبية حاجياتها في المستقبلية "[1]؛ وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[2]

ومما سبق يتضح لنا أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم عام وشامل يرتبط بمختلف الجوانب التي تمس العملية التنموية للمجتمع والتي تنعكس على أفراده ومؤسساته؛ وتمكنهم من تلبية حاجياتهم المستمرة والمتنوعة؛ في إطار علاقة مستمرة وإيجابية بين المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه هذا المجتمع؛ بما يكفل العيش الكريم لأفراده في أطار العدالة والمساواة ويراعي متطلبات الأجيال القادمة ومن ثمة يمكن القول أيضا أن التنمية المستدامة ترتبط بأبعاد ثلاثة متداخلة ومترابطة ويصعب الفصل بينها وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

● تشكلت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1983؛ برئاسة رئيسة وزراء النرويج " برونتلاند" وتحت عضوية 22 شخص سياسي عالمي واقتصادي؛ وكانت تهدف إلى تحيق مواصلة التنمية والنمو الاقتصادي العالمي بعيدا عن تعديل النظام الإقتصادي العالمي.

1 منظمة الأمم المتحدة "تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1989 " ص.83.

2 منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو)" تقرير سنة 1989".ص 10.

وتشكل التنمية البشرية أحد المرتكزات الهامة والأساسية للتنمية المستدامة؛ وترتبط مباشرة بأهم العناصر المتعامل معها في هذه التنمية؛ وهو العنصر البشري والذي يمكن القول عنه أنه العنصر الفاعل والمحور الأساسي لهذه التنمية؛ وبذلك تشكل التنمية البشرية مدخلا هاما في التنمية المستدامة؛

وعرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990** التنمية البشرية بأنها:"عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس؛ والتي هي(الخيارات) من حيث المبدأ بلا حدود وتتغير بمرور الوقت؛ وتتركز على خيارات أساسية ثلاثة و هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، وأن يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال"[1] وقُدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1993 تعريفا للتنميةٌ البشرية على أنها: " تنميةٌ الناس من اجل الناس و بواسطة الناس؛ فتنميةٌ الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في الصحة أو المهارات، حتى يمُكنهم العمل على نحو منتج وخلاق؛ والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حُققوه توزيعًا واسعا وعادلا؛ والتنمية بواسطة الناس، معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها"[2]؛ وعرفها تقرير **التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1994** التنمية البشرية المستدامة بأنها:" نموذج تنموي يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل "[3]؛ ويشير هذا التقرير في تعريف آخر للتنمية البشرية المستدامة بأنها" إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان من بناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها .مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال المستقبلية على حد سواء"[4]؛ بينما يعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على أنها:" توسيع حريات البشر الحقيقية للذين يعيشون اليوم، مع الحرص على عدم المساس

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية سنة؛ 1990" ص 10.
2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية سنة 2003" ص 3.
3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" "تقرير التنمية البشرية سنة 1994". ص54.
4 المرجع السابق ص 14.

بحريات من سيعيشون في المستقبل ."[1]

ويمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان من بناء قدراته وتوسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف و العدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء» وذلك لجعل الإنسان مؤهلا وقادرا على استثمار المنافع التي تهيؤها العولمة و مواجهة و/أو تقليل التحديات التي تفرضها.[2]

فالتنمية البشرية ترتبط بزيادة قدرات الأفراد التعليمية والتكوينية والصحية (الجسدية والعقلية) بما يساهم في زيادة إنتاجيتهم و زيادة دخلهم؛ وتحقيق الرفاهية لهم؛ وتحقيق ذلك في إطار مبدأ الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع؛ من حيث استفادتهم من خيرات المجتمع والمساهمة في زيادة دخله؛ سواء بالنسبة لأفراد المجتمع الحاليين أو المستقبليين؛ وذلك في إطار المحافظة على الثروات والخيرات الوطنية ؛ أي عدم الإسراف في استهلاكها؛ وهو ما يضمن استمرارية التنمية (التنمية المستدامة)؛ ولاشك أن لمؤسسات التعليم عامة والجامعة منها خاصة دورا كبيرا في تحقيق هذه التنمية؛ ولا شك أيضا أن المجتمعات المتعلمة تحقق نسب تنمية أكثر إيجابية من المجتمعات التي تعاني من الأمية والجهل؛ كما أن جهد الدولة يكون أكبر وبنتائج أقل في هذه المجتمعات الأخيرة؛ في المقابل يكون هذا الجهد (إعانات مباشرة وغير مباشرة للأسر الفقيرة) أقل وبنتائج أكبر في المجتمعات المتعلمة؛ وذلك لإعتبار مساهمة وانعكاسات التكوين في زيادة قدرات وكفاءات ووعي أفراد المجتمع؛ فصحيح أن جهد الدولة ونفاقاتها هي أكبر في الدول المتقدمة من الدول المتخلفة؛ لكن في المقابل أيضا فإن زيادة الإنتاجية والرفاهية هي أكبر في هذه الدول المتقدمة منها في الدول المتخلفة.

2) مؤشرات التنمية البشرية المستدامة: يمكن حصرها في أربعة مؤشرات أساسية كما يلي:

أ) المؤشرات الاقتصادية: وتتمحور حول تنمية وتطوير السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع؛ من خلال زيادة الوعي الإنتاجي والاستهلاكي بالمفهوم

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية سنة 2011" ص 3.
2 سامي عبد الرزاق التميمي" العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" الطبعة الاولى، دار دجلة ، العراق، 2008 ، ص 69.

الواسع لأفراد المجتمع؛ بما يسمح من المساهمة الإيجابية في التنمية المستدامة للمجتمع؛ ويسمح من تعزيز الموقع التنافسي له.

ب) المؤشرات الاجتماعية: وتتمحور حول توفر الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية؛ من خلال تحسين الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع؛ ومكافحة الفقر؛ تطوير الصحة؛ نشر التعلم العام والوعي الاجتماعي؛ توفير الأمن؛...الخ.

ج) المؤشرات البيئية: وتتمحور حول تطوير وتهذيب السلوك البيئي لأفراد المجتمع؛ من خلال عدم الضرر بالبيئة والحفاظ على الموارد البيئة وعدم الإسراف في استهلاك مواردها؛ والعمل على تطويريها.

د) المؤشرات المؤسساتية للمجتمع: والتي تتضمن مؤشرات حول الحقوق المدنية لأفراد المجتمع؛ والحقوق التي ترتبط بمؤسسات للخدمة العامة المجتمع وحقوقه؛ مثل الحق في الإعلام؛ الحق في المشاركة في الحكم والتكنولوجيا....

المحور الرابع: دور ومكانة الجامعة في التنمية البشرية وواقع الجامعة الجزائرية في ذلك

1) دور ومكانة الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: يشير تقرير اليونسكو لسنة 2009 أن" للتعليم العالي دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلّم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة؛ وتقوم جامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلّم مدى الحياة، وتسهم في تقدم المعارف وإغنائها ونشرها من خلال البحوث، كما توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك كجزء من الخدمات التي تقدمها لمجتمعاتها المحلية، وتساعد أيضاً على فهم وتأويل وصون وتعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية في سياق من التعدد والتنوع الثقافي، وتساعد في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب في مجال القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية وتسهم في تطوير التعليم وتحسينه في جميع مستوياته بما في ذلك تدريب المعلمين."[1] كما يشير المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة سنة 2001 إلى "أهمية التعليم

1 نادية إبراهيمي "مرجع سابق" ص56؛ نقلا عن تقرير اليونيسكو سنة 2009 .

بجميع أشكاله بما فيها الوعي العام والتدريب كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة؛ ولم يعد التعليم يعتبر غاية في حد ذاته بل أصبح أداة أساسية لإحداث التغييرات اللازمة في المعارف والقيم والسلوك وأنماط العيش؛ ويعتبر فضلا عن ذلك حقا من.حقوق الإنسان الأساسية إذ تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في التعليم"[1]

ويجب أن يكون للتعليم الجامعي الأثر الإيجابي في المجتمع، فهو" يساعد في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد المجتمع ورفع مستوى معيشتهم، فضلا عن كون الجامعة تنتج إطارات تسهم في صنع سياسات الدولة؛ و قراراتها السياسية أو نقدها.

ويمكن القول أن الجامعة تشكل إحدى الحلقات الهامة في هذه التنمية البشرية والتنمية المستدامة بصفة عامة؛ نظرا لما يمكن أن تحققه من آثار إيجابية في سلوكات أفراد ومؤسسات المجتمع؛ والتي من شأنها أن تنعكس على إنتاجية المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية الخاصة به؛ فالتعليم والتكوين الجامعي يساهم في تكوين الرأس المال البشري العالي التميز الذي يصنع سياسات واستراتيجيات المجتمع ويشرف على تنفيذها مراقبها؛ وبإعتبار هذا التكوين يمس مختلف قطاعات ومجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي فهو بذلك يساهم في تكوين الإطارات المسيرة والمتحكمة في هذه القطاعات والمجالات؛ وبذلك يؤثر في نتائج نشاطات هذه القطاعات والمجالات؛ ولم يعد خفي اليوم على المجتمعات أن نمو الناتج المحلي يعتمد على نمو القوى العاملة ومهارتها وكفاءتها التي تعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية؛ وتعمل المؤسسات التعليمية اليوم ومنها الجامعة دورا كبيرا في تحقيق وزيادة هذه الكفاءة؛ وهو ما يستدعي زيادة الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات التعليمية.

ونؤكد في هذا الصدد أن العبرة في التعليم والتكوين لا تتوقف على مقدار الجهد والإنفاق وإن كان ذلك معيار لقياس مساهمته من بين العناصر الأخرى التي تساهم في تحقيق التنمية؛ كالتكنولوجيا؛ التمويل؛ الصحة؛ الرعاية الإجتماعية وغيرها؛ بقدر ما تتوقف على درجة الكفاءة التي يقوم عليها هذا التعليم والتكوين؛ وعلى الفعالية التي تحققها مخرجاته(نوعية مخرجاته)؛ بإعتبارها مدخلات أساسية للعملية التنموية؛ وهو ما يتطلب من الدول والحكومات

1 الأمم المتحد المجلس الإقتصادي والإجتماعي تقرير حول" التعليم والتوعية العامة أجل من أجل التمية المستدامة" سنة 2001.

وخاصة في الدول المتخلفة الإهتمام أكثر بنوعية التعليم والتكوين وليس على حجمه وكميته دون أن تهمل مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. ولعل هذا ما يتطلب من هذه الدول ومنها العربية والجزائر ضرورة تقييم واقعها التعليمي والتكويني بصفة مسؤولة وفعالة ؛ لإتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة؛ التي تراعي متطلباتها التنموية وخصوصيتها الإجتماعية والأخلاقية وتراعي في الوقت ذاته إمكانياتها؛ فما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن النظم التكوينية والتعليمية لهذه الدول لا تراعي هذه المتطلبات وهي تجتهد على تطبيق برامج مستوردة تحت غطاء العولمة؛ كما أصبحت تنتج بطالين يزيدون من عبئ هذه الدول؛ وما يفسر هذا الواقع أن هذه الدول لم تعد تراعي احتياجات ومتطلبات المجتمع أو لا تستطيع في الكثير من الأحيان تحقيق ذلك ؛ وبالتالي لم يعد بإمكانها ضبط سياسة توجيهية للتكوين والتعليم؛ ولا الربط بين التنمية المنشودة والبعد التكويني المتبع؛ بالرغم من الجهد والموارد المبذولة في الكثير من الأحيان؛ حيث أن نوعية التكوين بها لا يتماشى واحتياجات مجتمعها؛ وفي الكثير من الأحيان تراهن على سياسة الكم على حساب النوع.

2) واقع الجامعة الجزائرية في التنمية البشرية المستدامة: يرى الوزير السابق للتعليم العالي الجزائري أن "المهمة الأساسية للجامعة تكمن في بناء المعرفة وتطوير المهارات والقدرات لبلوغ مستويات أعلا من الأداء؛ وترسيخ ما يعتد به في عالم الأفكار والقيم وبهذا المعنى تعتبر الحاضنة الحقيقية للديمقراطية؛ ويقع على عاتق التعليم العالي مهمة ترقية المجتمع عبر ما يتيحه للجزائريين من فرص الحصول على وظائف مؤهلة برواتب أفضل. من خلال التكوين المستمر وإمكانية التعليم في مختلف مراحل العمر"[1].

وفي الوقت الذي ذهبت فيه الجامعات العالمية إلى زيادة الإنتاج العلمي المتطور والمساهمة أكثر في التنمية في مجتمعاتها؛ وإتباعها الأساليب العلمية الحديثة في ممارسة مهامها لتحقيق نتائج أفضل كإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتبنيها التعليم الإليكتروني في الكثير من المجالات البحثية وفي معظم ممارساتها البيداغوجية والإدارية؛ تظل العديد من الجامعات الجزائرية تحتل المراتب المتأخرة في تصنيفات المنظمات الدولية سواء من حيث إستخدامها هذه

1 الوزير السابق للتعليم والبحث العلمي رشيد حراوبية "التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسين سنة في خدمة التنمية 2012/1962" منشور تقييمي للجامعة الجزائرية على مدار 50 سنة. من إعداد وزارة التعليم العالي الجزائر على موقع الأنترنات https://www.mesr. بتاريخ 2015/3/20 الساعة 14.

الوسائل التكنولوجية المتطورة أو من حيث نتائجها البحثية العلمية؛ وهو ما أوضحته العديد من تقارير الهيئات وسائل الإعلام التي تهتم وتتابع تطور الجامعات عالميا؛ و من بينها جريدة الشروق الجزائرية ليوم 2 مارس 2015 والتي أظهرت أن "أحسن جامعة في الجزائر تحتل المرتبة 6275 عالميا؛ و أن هذه التصنيفات العالمية للجامعات لم ترحم الجامعات الجزائرية لا من حيث نوعية التعليم ولا حتى من حيث التطورات والإصلاحات؛ وقالت أن أكبر ثلاث تصنيفات عالمية لم تدرج ولا جامعة جزائرية ضمن أحسن 500 جامعة في العالم. إذ أسقط تصنيف جامعة " جايو تونج شانغهاي" لأفضل 500 جامعة الصادر في الجامعة الجزائرية، وإن كان هذا المؤشر يعتمد على معايير عالمية منها جائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات، كما لم يتضمنها تصنيف "ذاي أوس" والذي تنشره كل موسم مجلة التايمز الأمريكية. فيما ظفرت جامعة فهد السعودية بالمرتبة 338 وجامعة القاهرة بالمركز 407. كما قالت أن المؤشر الأقل مصداقية وهو مؤشر "بيومتريكس"، فقد صنف جامعة تلمسان في المرتبة 23 إفريقيا وفي المرتبة 4132 عالميا، وهو ما يعني أن أحسن جامعة جزائرية صنفت وفق هذا التصنيف في المرتبة 4132 عالميا. واحتلت الجامعات الجزائرية ترتيبا متواضعا جدا في التصنيف العربي لأحسن الجامعات العربية حيث جاءت ثلاث جامعة في مؤخرة الترتيب، إذ أقفلت جامعة فرحات عباس بسطيف قائمة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت المرتبة الأخيرة أي 100 عربيا والمرتبة 6993 عالميا، فيما سجلت جامعة أبو بكر بلقايد أحسن تصنيف مقارنة بالجامعات الأخرى، حيث احتلت الرتبة 28 عربيا و 6265 عالميا كأحسن ترتيب، على نقيض الجامعات السعودية التي تمكنت 4 جامعات سعودية من افتكاك المراتب الأولى عربيا، وهو ما يطرح تساؤلا آخر هل أصبحت الجامعات الخليجية أحسن من نظيرتها الجزائرية التي كانت في وقت سابق مفخرة للتعليم العربي.

وحسب التصنيف الإسباني العالمي للجامعات الأخير لعام 2011، فإن الجامعات الجزائرية تأتي في مؤخرة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت جامعة الجزائر المرتبة 80 عربيا والرتبة 6275 عالميا، كما أن جامعة منتوري بقسنطينة جاءت في المرتبة 36 عربيا"[1]

فبالرغم من الجهود الكبيرة والهائلة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية منذ سنوات الإستقلال وسيما في السنوات الأخيرة لتحسين وضع

1 جريدة الشروق 26 فيفري 2012؛ العدد 3577.

الجامعة الجزائرية؛ حيث تحل في غالب الأحيان موازنة التعليم العالي المراتب الأولى في موازنة الدولة ولا تتجاوز المرتبة الخامسة بمبالغ مالية ضخمة؛ والجدول التالي يظهر تطور حجم الإعتمادات المالية المخصص لقطاع التعليم العالي بالجزائر لسنوات الثلاثة الأخيرة:

الجدول(01): تطور حجم الإعتمادات المالية لموازنة التعليم العالي بالجزائر(سنوات 1013إلى 2015)

السنوات	حجم الإعتماد المخصص لقطاع التعليم العالي بالجزائر	حجم الإعتماد العام(الكلي) لموازنة الدولة	الجريدة الرسمية
2013	264.582.513.000	4.335.614.484.000	العدد 72 في 30 ديسمبر 2012
2014	270.742.002.000	4.714.452.366.000	العدد 68 في 31 ديسمبر 2013
2015	300.333.642.000	4.972.278.494.000	العدد 78 في 31 ديسمبر 2014

المصـــدر: إعـــداد الباحـــث بالإعتمـــاد علـــى قـــوانين الماليـــة لســـنوات الدراســـة 2015/2014/2013/2012/2011.

ويظهر هذا الجدول التطور الهائل للإعتمادات المالية بصفة عامة المخصصة للتعليم العالي بالجزائر وقد أكد الوزير السابق للتعليم العالي والبحث العلمي الجزائري(رشيد حراوبية) في تقييمه للجامعة الجزائرية أن "الدولة الجزائرية سخرت استثمارات معتبرة كان لقطاعه نصيبا وافرا منها؛ وأنه إذ يذكر هذه الحقيقة ليس من باب الرضا ولا من قبل أن الأمور جميعها على ما يرام؛ كما ذكر بأنه مدرك تمام الإدراك حجم ما يجب انجازه في المستقبل؛ ..... وأضاف إلى أن الشبكة الجامعية الجزائرية تغطي كل التراب الوطني؛ لتشمل كل الولايات ب 92 مؤسسة للتعليم العالي وأكثر من 1.000 مخبر بحث و30 مركز بحث و47.000 أستاذ و 1.300.00 طالب؛ ومنذ الإستقلال تمكنت من تكوين ما يزيد عن مليونين متخرج.[1]وذكر بأن هذا التقييم هو من حيث الكم أما من حيث النوع فلم يشر إلى أية معلومة.

كما يشير هذا التصريح إلى التطور الهائل في أعداد الطلبة منذ الإستقلال؛ وهو ما يمكن إظهار ذلك في ما يلي:

الجدول(02): تزايد عدد الطلبة المسجلين بالجامعة الجزائرية

1سابق وزير التعليم والبحث العلمي الجزائري السابق رشيد حراوبية مرجع https://www.mesrs.dz 2015/03/20/الساعة 16

	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	80/1999	10/2009	11/1010
عدد الطلبة المسجلين في التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945
عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	156	317	3965	13967	20846	58975	60617
الإجمالي	2881	12560	61410	195317	428841	1093288	1138562

المصـــدر: وزارة التعلـــيم العـــالي "خمســـين ســـنة في خدمـــة التنميـــة 2012/1962" مرجـــع سابق.https://www.mesrs

وإن هذا التصريح يسمح لنا بالقول أن الدولة الجزائرية بذلت جهودا متزايـدة للجامعة كقطاع هام في المجتمع ومـع ذلـك الجامعـة الجزائريـة مازالـت تحتـل مراتب متأخرة في التصنيفات العالمية؛ ولم تستطع أن تواكب الجامعـات العالميـة المتطورة؛ بل ومازالـت في الكـثير مـن الأحيـان تعتمـد الأسـلوب الكلاسـيكي في نشاطها؛ وتعيش جملة من الإنشغالات التي إنعكسـت عليهـا وعلـى أدائهـا سـلبا؛ كما أن هذا الإهتمام المتزايد ارتبط بالجانب الكمـي وابتعـد عـن الجانـب النـوعي؛ وقد يرجع ذلك إلى:

_**غياب رؤية واضحة لمستقبل الجامعة**؛ إذ ما زالت تقوم على مبدأ وظيفي كلاسيكي في هيكلتها وفي تفكيرها وطريقة نشاطها.

_**غياب وتهميش الجامعة عن مناقشة القضايا الهامة في المجتمع**؛ سيما التي تتعلق بالتنمية وتطوير المجتمع أو بقضاياه الإستراتيجية؛ وانحصارها على الدراسة الأكاديمية الكلاسيكية؛ وفي كثير من الأحيان ببرامج غير مـتحكم فيهـا ولا تـرتبط بواقع المجتمع.

_ **غياب أو عدم وضوح العلاقة بين الجامعة والبيئية التي تحـيط بهـا**؛ ممـا يجعلها تعيش في عزلة؛ أفقدتها المكانة التي يفترض أن تتمتع بهـا في المجتمـع؛ ويرجع ذلك لغياب التنظيم والتشريع الذي يوضح هذه العلاقة ويلـزم كـل طـرف بما يجب عليه اتجاه الأخر واتجاه المجتمع.

_ **غياب التنافس العلمي المبـدع الإيجـابي**؛ وانصـراف الباحـث في غالـب الحالات إلى العمل على تسوية وضعه الإداري؛ المالي والاجتماعي؛ نتيجة لغياب المحفزات العلمية المشجعة لمثل هذا التنافس.

_ **الزيادة المستمرة للجانب الكمي للطلبة**؛ وفي مقابل انخفاض في نوعيتهم؛ وانصراف الإدارة لصب معظم جهدها على تسيير هـذا الكـم علـى حسـاب النـوع والمهام البيداغوجية الأخرى؛ كمـا انعكـس هـذا الوضـع علـى المهـام البداغوجيـة

للأستاذ الذي بات هو الأخر يفكر في كيفية مواجهة هذا الكم؛ وصعب عليه في الكثير من الأحيان أن يصب جهده نحو العمل البيداغوجي النوعي.

كما عرفت الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالإظافة إلى تدني المستوي التكويني؛ تنامي ظواهر سلوكية سلبية من طرف العديد من الطلبة؛ ومنها غياب الروح العلمية وعدم الجدية والإجتهاد في الدراسة؛ والغش العلمي وخاصة بإستخدام تكنولوجيا الإتصال الحديثة؛ بالإضافة إلى سلوك انفعالي عدواني اتجاه الإدارة والأساتذة والزملاء؛ والذي أصبح يعرف تنامي متزايد إلى درجة تثير القلق والتخوف؛ نهيك عن ظاهرة الإحتجاجات والإضرابات المتكررة خلال السنة الواحدة وغلق أبواب الكليات والجامعة؛ والتي أصبحت تعرف هي الأخرى شيئا من التنامي والتوسع في ظل سكوت الجهات المعنية في بعض الأحيان؛ مما يجعلنا نتخوف عن مستقبل الجامعة والمجتمع ونتساءل عن الجامعة الجزائرية إلى أين؟ كما تعرف الجامعة الجزائرية علاقة غير متجانسة بمحيطها تمثلت خاصة في:

_عدم تماشي (ملائمة) مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق الشغل؛ لغياب العلاقة بين الجامعة وسوق العمل؛ حيث "لا تلقى المخرجات التعليمية الجامعية الطلب الفعال في سوق الشغل، فلا تجد الكثير من التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج، حيث تظهر الحاجة إلى بعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم العالي"[1]

_قلة المناصب المالية التي يعرضها سوق العمل؛ وقد يرجع ذلك لقلة المشاريع الإستثمارية التي يمكنها امتصاص هذه الفئة من الراغبين في العمل؛ وهو ما يبرهن على زيادة الطلب على العمل نسبة إلى العرض عليه؛ غير أن السؤال يبقى مطروحا كيف يتحقق ذلك بنجاعة وفعالية والجزائر تتوجه نحو إقتصاد السوق؟

_ توجه سوق العمل في السنوات الأخيرة إلى التوظيف بالتعاقد؛ التي يعطي فرصة عمل مؤقتة وليست دائمة؛ حيث بمجرد نهاية العقد سرعان ما يعاني الأفراد مرة أخرى من البطالة؛ كما عرف هذا السوق أشكال جديدة من التوظيف، كعقود ما قبل التوظيف؛ والتي يمكن القول عنها أنها تعطي حلول مؤقتة؛ سرعان ما تظهر هي الأخرى نتائجها السلبية؛ مثل سوء التحفيز الناتج عن الإستغلال السلبي

[1] خالد لكاص، مردودية نظام التكوين العالي في الجزائر محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2002، ص71.

للعمال وعن الأجور الغير عادلة التي تعطى للموظفين؛

_زيادة وتيرة النمو السكاني بدرجة أكبر من زيادة ونمو الإستثمارات؛

_ تطور البطالة ب 1.151.000 بطال في أفريل سنة 2014 أي نسبة 9.8 من البطالة وطنيا1؛

_زيادة إستخدام التكنولوجيا المتطورة في المشاريع الإستثمارية على قلتها؛ على حساب امتصاص اليد العاملة؛

_ سوق عمل غير منظم؛ تحكمه في الكثير من الأحيان المحسوبية والعلاقات الخاصة في القطاع العام؛ والإستغلال السلبي في القطاع الخاص؛

_ مشكلة هجرة الأدمغة التي تعرفها الجزائر كغيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث؛ بحثا عن المناخ المناسب للعمل وخاصة العمل الإبداعي؛ وخاصة مع غياب التحفيز المناسب؛ فمثلا "مبلغ الأجر الذي يتقاضاه الباحث في الجزائر 500 حوالي أورو في حين يتجاوز في مثل هذه البلدان 6000 أورو في الشهر".

وقد كشفت" خديجة هني" الخبيرة الجزائرية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الأليكسو"، إنّ البلدان العربية تفقد 50 بالمائة من أدمغتها كل عام، ويتعلق الأمر بحسبها، بخيرة الكوادر العربية يتقدمهم الأطباء والمهندسين الذين يختارون الهجرة إلى ما وراء البحار سيما أوروبا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي الجزائر في صدارة الدول العربية المعانية من نزيف الهجرة، إذ تفتقد خدمات 45 ألف كادر على الأقل يتوزعون عبر القارات الخمس.وقالت هني في مقابلة مع "إيلاف"، إنّ مصيبة الأمة في نخبة باحثيها العلميين من ذوي "المؤهلات الفكرية البارعة" الذين اختار 23 بالمائة منهم مغادرة الديار دوريا ومباشرة بعد إنهاءهم الدراسة، ويشكّل هذا المعطى بحسبها مؤشرا على معدلات هجرة غير مسبوقة للكفاءات العربية التي بات الأوروبيون والأميريكيون يستفيدون من طاقاتهم.[2]

إن ما ذكر سابقا جعل من مخرجات الجامعة الجزائرية دون ما هو منتظر منه؛ مقارنة بما تم إنفاقه عليه كجهد وكتكلفة؛ وجعل الجامعة الجزائرية تعرف في السنوات الأخيرة مجموعة من الانتقادات وتنعت بأنها مصنع البطالين،

1 Ons: http://www.ons.dz/le 2015/03/ a 14H 20

2هجرة الأدمغة الجزائرية" 18مايو 2008،نقلا عن :http://fares.akbarmontada.com/t154-topic (تاريخ الاطلاع: 2011/08/22 الساعة 18

وذلك لزيادة البطالين الجامعين بأعداد كبيرة؛ وهو ما أعطها صورة سلبية؛ من قبل العديد من أفراد المجتمع وخاصة الجامعيين أنفسهم؛

لقد تبن لنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر أولت إهتماما متزايدا بالجامعة؛ وظهر ذلك في المنجزات التي حققتها وفي تطور عدد الطلبة المسجلين به وكذلك في تطور عدد الأساتذة الجامعين؛ إلى أن ثمة عملا كبرا ينتظر المسؤولين عن الجامعة؛ وخاصة من حيث الجانب النوعي للتكوين الجامعي والذي يتعلق خاصة بمناهج التكوين وأساليبه وجانب التأطير وغيرها؛ وكذا من حيث ربط الجامعة بالبيئة التي تشتغل فيها بصورة أوضح وأفيد ؛ وخاصة من حيث تحديد طريقة ودرجة مساهمتها في العملية التنموية؛ التي لا تبدو واضحة؛ وتحتاج العمل الكبير للوصول إلى ذلك؛ وقد أظهر لنا هذه الدراسة أن جهد الدولة الجزائرية انصب أكثر على الجانب الكمي وأغفل الجانب النوعي؛ فحسب الكثير من الباحثين والمختصين الجزائريين أن "هذه النسب العالية في النجاح سواء لحاملي البكالوريا أو المتخرجين من الجامعات الجزائرية لا تعكس حقيقة الوضع. وأن الجامعات أصبحت تقوم بدور محو الأمية لا غير"[1].

كما أظهرت لنا أن ثمة غياب في متابعة وتقييم نتائج البعد التنموي لمخرجات الجامعة؛ حيث لا توجد دراسات دقيقة في هذا المجال؛ سواء من طرف وزارة التعليم العالي المسؤولة عن السياسة العامة للتعليم العالي أو الجامعات المعنية بتطبيق هذه السياسة؛ ولعل ذلك يرجع لغياب إستراتيجية واضحة تربط الجامعة بمحيطها الإجتماعي والإقتصادي؛ أو لإنفصال الجامعة عن هذا المحيط.

توصيات لتحسين التعليم الجامعي في الجزائر:

إن أراد المسؤولون عن الجامعة الجزائرية أن تخرج الجامعة من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل عليهم الإجابة عن جملة من التساؤولات ترتبط بالجامعة والعمل على تطبيقها؛ وذلك في إطار إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة؛ تأخذ بعين الإعتبار متطلبات وحاجيات أفراد المجتمع الحالية والمستقبلية؛ في إطار البعد التنموي له في مختلف المجالات؛ الإقتصادية والإجتماعية... ومن ثمة تحديد دور الجامعة وما ينبغي عليها القيام به وكيفية تحقيق ذلك؛

ومن جملة التساؤولات التي يجب عليهم ضبطها:

1عمار بوحوش، نظريات الإدارة في القرن الواحد و العشرين.بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006، ص142

_ ماذا نقصد بالجامعة؟ ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به؟ ما هي الإمكانيات التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعة لتحقيق هذا الدور؟ ما هي العلاقة التي يجب أن تقوم بين الجامعة ومحيطها؟ وكيف يمكن أن نظمن تحقيق هذه العلاقة؟ما هو البعد التنظيمي الذي يجب أن تقوم عليه الجامعة؟ ما هو النمط التكويني المناسب لقيامها بدورها؟ ماهي الإمكانيات التي يمكن توفيرها لها؟

إن الإجابة عن هذه التساؤولات وغيرها يسمح من معرفة وضبط مكانة ودور الجامعة في العملية التنموية؛ وفي الوقت ذاته يسمح من معرفة مدخلاتها والإمكانيات التي تساعدها في ذلك والمخرجات المنتظرة منها؛ ويسمح من تحديد موقع الجامعة في العملية التنموية للمجتمع؛ والتي يجب أن تنطلق من هويته الوطنية؛ كما يسمح من معرفة الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية التي تحكم نشاطاتها؛ وفي كيفية ممارساتها لذلك؛ بالإضافة إلى معرفة الأسلوب التكويني المناسب؛ ومن جهة أخرى على هؤولاء المسؤوليين العمل تحقيق العناصر التالية:

_ربط التكوين الجامعي بالإنتاج والمحيط الاقتصادي،

_استخدام الأساليب والأدوات التكوينة والتعليمية المتطورة كالتكوين عن بعد؛التعليم الإليكتروني....

_ التوجه نحو تكوين الطلبة لوظائف متعددة؛ كإستجابة ضرورية لمتطلبات سوق العمل وبيئة العمل؛

_ ربط الجامعة بالتحول والتطور المعرفي عموما والتقني خصوصا؛

_ ضرورة ربط التكوين في الدكتوراه بالإقتصاد المعرفي المحلي والعالمي؛ بما يمكن من إعداد باحثين يمكنهم من حل المشكلات التي تواجه المجتمع في مختلف قطاعاته التنموية الحالية والمستقبلية؛

_ ربط الجامعة بشبكات التكوين العالمي المتطور سيما الجامعي منه؛

_ ضرورة توفير الإمكانات وتطوير أكثر وأحسن لمواهب وقدرات وكفاءات الأساتذة والطلبة وتحفيزهم لضمان التعليم المستمر وتحقيق نتائج أفضل.

الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن للجامعة دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة؛

بإعتبار أن تنمية الموارد البشرية هي مدخل أساسي وحيوي في التنمية البشرية؛ بل ويشكل نقطة إنطلاقها و وصولها في الوقت ذاته؛ و بإعتبار أن الجامعة هي المسؤولة والمتعاملة مع نخبة أفراد المجتمع الذين يقع عليهم الدور الأكبر في صنع ومتابعة إستراتيجية التنمية المستدامة للمجتمع.

وقد تبين لنا أيضا أن مفهوم وبعد التنمية البشرية المستدامة يرتبط بمتطلبات البيئة والمجتمع وذلك وفق أولويات وإمكانيات المجتمع سواء المحلي أو الدولي؛

وعليه على الدول والحكومات وخاصة منها في الدول العلم الثالث ومنها الجزائر إن رغبت في تحقيق تطور ونمو أحسن وسريع لأفراد مجتمعها وإقتصادها في قطاعاته المختلفة أن تتعامل وتتفاعل أكثر مع جامعاتها؛ وتفعلها بما يخدم أفراد مجتمعها وتنميه؛ وعليها أن تضع الجامعة كقاطرة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة المستهدفة؛ فلا أحد ينكر الجهد المبذول والإمكانيات التي وضعت للجامعة الجزائرية غير أنه لا أحد ينكر أيضا غيابها عن البعد التنموي الذي تلعبه مثيلتها في الدول المتقدمة؛ مما يتعين ضرورة الإسراع بإعادة التقييم الحقيقي والموضوعي لنتائجها وتحديد دورها وموقعها في المجتمع ؛ أي تحديد فلسفة وجودها؛ ومنهج وقواعد عملها؛ بما يمكنها من القيام بما ينتظر منها وفق مقتضيات المجتمع والعصر؛ والأكيد أنه حين تقوم الجامعة الجزائرية بالدور الذي تلعبه الجامعات العالمية ستختصر الوقت في الرقي بالمجتمع في مختلف المجالات وستسهم في جعل المجتمع تلبي حاجياته المتزايدة؛ وتعطيه دفعا تنمويا أحسن.

قائمة المراجع

أ) الكتب:

_أبو القاسم سعد الله "**بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**" دار الغرب الإسلامي، بيروت؛ سنة 2003.

_أحمد أبو ملحم "**أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار**" معهد الإنماء العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1999.

_بدر أحمد" **أصول البحث العلمي ومناهجه**" وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة السادسة؛ 1982.

_ محمد منير مرسي "**الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر**" عالم الكتاب؛ القاهرة؛ ط 1؛ سنة 2002 .

_ محمد قاسم عبد الله" **نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته**" مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة، للعلوم، قطر، العدد117. 1994.

_محمد عبد الرحمن عبد الله "**علم اجتماع التربية الحديث**" دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية، سنة 1998.

_ محمد عبد النبي السيد غانم "**المنجد في اللغة العربية**" دار المشرق العربي؛ بيروت سنة 2000.

_مراد بن اشنهو"**نحو الجامعة الجزائرية**" ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1981

_مذكور أحمد علي **"الشجرة التعليمية : رؤية متكاملة للمنظومة التربوية"** دار الفكر العربي، القاهرة. 2000.
_ عمار بوحوش " **نظريات الإدارة في القرن الواحد و العشرين"** دار الغرب الإسلامي؛ بيروت ، 2006.
_رابح تركي " **أصول التربية والتعليم"** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية؛1992 .
_سامي سلطي عريفج "**الجامعة والبحث العلمي"** دار الفكر، الأردن، الطبعة الثانية؛ 2001 .
_ سامي عبد الرزاق التميمي" **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"** الطبعة الأولى، دار دجلة ، العراق، 2008 .
_ علي غربي وآخرون **"تنمية الموارد البشرية"** دار الهدى، الجزائر؛ 2002.
_كمال المغربي **"أساليب البحث العلمي"** دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ سنة 2002.
_مهدي زويلف الطراونة" **تحسين؛ منهجية البحث العلمي"** دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى؛1998

ب) المذكرات:

_ خالد لكاص" **مردودية نظام التكوين العالي في الجزائر محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية"** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.
_ نادية إبراهيمي **"دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) "** ماجستير في العلوم الإقتصادية؛ جامعة فرحات عباس سطيف1؛ سنة 2012_2013.

ج) المقالات:

_فضيل دليو وآخرون **"إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"** مخبر التطبيقات النفسية والتربوية؛ جامعة منتوري؛ قسنطينة؛ 2006.
_ ساجد شرق" **دور الجامعة في تطوير وتنمية المجتمع"** مجلة مركز الدراسات الإيرانية؛ جامعة البصرة العدد 10 سنة 2007.

د) المنظمات:

_الأمم المتحدة المجلس الإقتصادي والإجتماعي تقرير" التعليم والتوعية العامة أجل من أجل التمية المستدامة" 2001 .
_ منظمة الأمم المتحدة "تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1989 ".
_ منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو)" تقرير سنة 1989".
_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية سنة؛ 1990".
_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" تقرير التنمية البشرية سنة 1994.
_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية سنة 2003".
تقرير التنمية البشرية سنة 2011. _ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "

ه) أخرى:

_ قوانين المالية لسنوات الدراسة 2011/2012/2013/2014/ 2015.
_ القانون التوجيهي الجزائري للتعليم العالي 05/99 المؤرخ في 4 أفيل 1999 جريدة الشروق 26 فيفري 2012؛ العدد 3577. _
مواقع الأنترنت:
_ الوزير السابق للتعليم والبحث العلمي رشيد حراوبية "التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسين سنة في خدمة التنمية 2012/1962" منشور تقييمي للجامعة الجزائرية على مدار 50 سنة. من إعداد وزارة التعليم العالي الجزائر على موقع الأنترنات .https://www.mesr بتاريخ 2015/3/20 الساعة 14.
_Ons: http://www.ons.dz le 2015/03/20 a 14H
_ هجرة الأدمغة الجزائرية" نقلا عن : http://fares.akbarmontada.com/t154-topic:تاريخ 2011/08/22 الساعة 17